بعد العفو الأميري و«البديل الإستراتيجي»

فجوة التعاون النيابي – الحكومي .. تضيق

«المالية»: سحب تقرير شراء القروض حال التزام الحكومة بتحقيق متطلبات تحسين معيشة المواطنين

المويزري : أيدينا لا تزال ممدودة للتعاون ..وسنرى ما الذي يحدث في الجلسة المقبلة

عالية الخالد: لا يجوز للحكومة إقرار قوانين وزيادات مالية من دون دراسة

امتنعت عن التصويت في «التعليمية» بشأن زيادة مكافأة الدارسين بالداخل كان بسبب غياب الدراسات

شعيب المويزري

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

عالية الخالد

ضيق العفو الأميري الذي صدر بمكرمة أميرية من لدن سمو أمير البلاد، وسمو ولي عهده الأمين الثلاثاء الماضي، ضيق الفجوة النيابية الحكومية التي نشبت على إثر الرفض الحكومي لقانون «إسقاط القروض» بوضعه الحالي.

وظهرت أمس بوادر إيجابية من الجانبين النيابي والحكومي تؤشر إلى عودة التعاون قبل الجلسة المقبلة المقرر عقدها الثلاثاء المقبل ، ومن هذه البوادر إعلان اللجنة المالية استعدادها لسحب «إسقاط القروض» إذا تعهدت الحكومة بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

أما الجانب الحكومي فقد ظهرت بوادره الإيجابية للسعي نحو التعاون مع المجلس في إحالة البديل الاستراتيجي للأجور والمرتبات المعدة من قبل ديوان الخدمة المدنية إلى مجلس الخدمة المدنية لمناقشتها وإبداء الرأي تمهيدا لإقرارها.

في هذا السياق ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس الخميس الرد الحكومي بشأن تقرير اللجنة عن الاقتراح بقانون بشراء القروض والمدرج على جدول أعمال مجلس الأمة.

وقال رئيس اللجنة النائب شعيب المويزري إن اللجنة وصلت إليها ردود غير إيجابية حول التقرير الخاص بشراء القروض، كاشفا عن اتفاق أعضاء اللجنة على سحب التقرير في الجلسة المقبلة حال قدمت الحكومة التزاما ملزما بتحقيق عدد من المتطلبات.

وأوضح المويزري « إذا قدمت الحكومة في الجلسة المقبلة التزاما بزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية للكويتيات المطلقات والأرامل وعملت على تحسين مستوى المعيشة وضبط الأسعار وإلغاء الفوائد الفاحشة على قروض الاستبدال فإن اللجنة ستقوم فورا بسحب تقريرها بشأن شراء القروض».

وبين أن « أيدينا لا تزال ممدودة للحكومة للتعاون ، وإذا قدموا تعهدا حول هذه الأمور فسنقوم بسحب تقرير شراء القروض».

من جهتها قالت النائبة عالية الخالد إنه لا يجوز للحكومة أن تقر قوانين وزيادات دون دراسات مالية باعتبارها مؤتمنة على المال العام، موضحة أن امتناعها عن التصويت في لجنة شؤون التعليم بشأن زيادة مكافأة الدارسين داخل الكويت كان بسبب غياب الدراسات والبيانات الحكومية.

من جهة أخرى قالت الخالد في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة « أبشر إخواني وأخواتي من سكان منطقة شمال غرب صليبيخات أنه بحسب وزيرة الشؤون فإن إجراء انتخابات الجمعية التعاونية في منطقتهم ستكون في شهر مايو المقبل».

وأشارت الخالد إلى إبلاغها من الوزارة بإرسال كتاب فتح باب الترشح إلى جمعية المنطقة، وبمجرد الانتهاء من أعمال الجرد وإجراءاته في أفرع الجمعية سيتم إجراء الانتخابات المتوقعة في شهر مايو المقبل.

وأعربت الخالد عن شكرها لتعاون وزيرة الشؤون والوكيل المساعد للقطاع، موضحة أن «الانتخابات لم تجر منذ ٦ سنوات، وهو عدم تطبيق جيد للقانون».

من جانب آخر قالت الخالد إن اجتماع لجنة شؤون ذوي الإعاقة يوم أمس ناقش منهج تحليل السلوك التطبيقي تمهيدا لاعتماده داخل مدارس دولة الكويت، فيما يخص ذوي التوحد، مشيدة بتلك الخطوة باعتبار هذا المنهج هو المثبت علميا بما له من معايير عالمية ونتائج أثبتت نجاحه على الحيز الصغير الذي تم تطبيقه داخل الكويت والحيز الكبير عالميا.

وأكدت أهمية المنهج وأنه مهم وحيوي كونه يساعد أبناءنا من ذوى التوحد في أن تكون لهم فرصة أكبر في التعامل مع المجتمع والأفراد بما له من خصائص تساعد على التشخيص والتدخل المبكر.

وأعربت الخالد عن شكرها لأعضاء اللجنة بتعجيل دراسة هذا المنهج، مشيرة إلى أن اجتماع أمس شارك فيه مختصون واستشاريون وأولياء أمور، واستمر لساعات طويلة وانتهى إلى نتائج ستتم مناقشتها مع وزاره التربية لاعتمادها قريبا.

وفيما يخص موقفها من زيادة المكافأة المالية للطلبة الدارسين في جامعة الكويت ومعاهد التطبيقي والذي نوقش في اجتماع لجنة التعليم والثقافة والإرشاد أمس الأول أوضحت أنها امتنعت عن التصويت لعدم وجود دراسات حقيقية ومعلومات من قبل وزارة المالية أو جامعة الكويت عن هذا الأمر، منتقدة حضورالحكومة أكثر من اجتماع من دون دراسات مسبقة للموضوع محل النقاش.

وأوضحت أن الموافقة على الزيادة مسؤولية ينبغي أن تبنى على دراسات ومعلومات باعتبار أن الموضوع يخص المال العام، مشيرة إلى أن موافقتها على زيادة سحب التقرير في الجلسة المقبلة حال قدمت الحكومة التزاما ملزما بتحقيق عدد من المتطلبات.

وأوضح المويزري « إذا قدمت الحكومة في الجلسة المقبلة التزاما بزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية للكويتيات المطلقات والأرامل وعملت على تحسين مستوى المعيشة وضبط الأسعار وإلغاء الفوائد الفاحشة على قروض الاستبدال فإن اللجنة ستقوم فورا بسحب تقريرها بشأن شراء القروض».

وبين أن « أيدينا لا تزال ممدودة للحكومة للتعاون ، وإذا قدموا تعهدا حول هذه الأمور فسنقوم بسحب تقرير شراء القروض».

من جهتها قالت النائبة عالية الخالد إنه لا يجوز للحكومة أن تقر قوانين وزيادات دون دراسات مالية باعتبارها مؤتمنة على المال العام، موضحة أن امتناعها عن التصويت في لجنة شؤون التعليم بشأن زيادة مكافأة الدارسين داخل الكويت كان بسبب غياب الدراسات والبيانات الحكومية.

من جهة أخرى قالت الخالد في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة « أبشر إخواني وأخواتي من سكان منطقة شمال غرب صليبيخات أنه بحسب وزيرة الشؤون فإن إجراء انتخابات الجمعية التعاونية في منطقتهم ستكون في شهر مايو المقبل».

وأشارت الخالد إلى إبلاغها من الوزارة بإرسال كتاب فتح باب الترشح إلى جمعية المنطقة، وبمجرد الانتهاء من أعمال الجرد وإجراءاته في أفرع الجمعية سيتم إجراء الانتخابات المتوقعة في شهر مايو المقبل.

وأعربت الخالد عن شكرها لتعاون وزيرة الشؤون والوكيل المساعد للقطاع، موضحة أن «الانتخابات لم تجر منذ ٦ سنوات، وهو عدم تطبيق جيد للقانون».

من جانب آخر قالت الخالد إن اجتماع لجنة شؤون ذوي الإعاقة يوم أمس ناقش منهج تحليل السلوك التطبيقي تمهيدا لاعتماده داخل مدارس دولة الكويت، فيما يخص ذوي التوحد، مشيدة بتلك الخطوة باعتبار هذا المنهج هو المثبت علميا بما له من معايير عالمية ونتائج أثبتت نجاحه على الحيز الصغير الذي تم تطبيقه داخل الكويت والحيز الكبير عالميا.

وأكدت أهمية المنهج وأنه مهم وحيوي كونه يساعد أبناءنا من ذوى التوحد في أن تكون لهم فرصة أكبر في التعامل مع المجتمع والأفراد بما له من خصائص تساعد على التشخيص والتدخل المبكر.

وأعربت الخالد عن شكرها لأعضاء اللجنة بتعجيل دراسة هذا المنهج، مشيرة إلى أن اجتماع أمس شارك فيه مختصون واستشاريون وأولياء أمور، واستمر لساعات طويلة وانتهى إلى نتائج ستتم مناقشتها مع وزاره التربية لاعتمادها قريبا.

وفيما يخص موقفها من زيادة المكافأة المالية للطلبة الدارسين في جامعة الكويت ومعاهد التطبيقي والذي نوقش في اجتماع لجنة التعليم والثقافة والإرشاد أمس الأول أوضحت أنها امتنعت عن التصويت لعدم وجود دراسات حقيقية ومعلومات من قبل وزارة المالية أو جامعة الكويت عن هذا الأمر، منتقدة حضورالحكومة أكثر من اجتماع من دون دراسات مسبقة للموضوع محل النقاش.

وأوضحت أن الموافقة على الزيادة مسؤولية ينبغي أن تبنى على دراسات ومعلومات باعتبار أن الموضوع يخص المال العام، مشيرة إلى أن موافقتها على زيادة الطلبة المبتعثين بالخارج استندت إلى دراسة من وزارة التعليم العالي استمرت عاما ونصف العام.

وبينت أن تلك الزيادة مستحقة ومدروسة وموزعة بشكل جيد باختلاف الدول التي يدرس أبناؤنا فيها ، مضيفة «بالنسبة لأبنائنا الدارسين بالداخل فنحتاج إلى وجود بيانات ودراسات عن التضخم الحاصل داخل الكويت أو آليات السيطرة عليه وهل الـ ٥٠٪ كافية أم لا.

وقالت « من الممكن أن تكون نسبة الزيادة غير كافية، باعتبار عدم وجود دراسات وبيانات ولذلك قررت عدم التصويت وطالبتهم بتقديم معلومات عن هذه الزيادة».

استفسر منه عن الإجراءات الاحترازية والرقابية والقرارات لضمان سلامة المنتجات الغذائية الواردة للبلاد

الساير للعوضي : هل نشرت لائحة صلاحية الأغذية الوطنية وهل دخلت إلى البلاد مواد غير صالحة؟

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالين إلى وزير الصحة د.أحمد العوضي نصا على ما يلي:

السؤال الأول

باشرت الهيئة العامة للغذاء والتغذية اختصاص تسجيل الأغذية الخاصة بعد نقل تبعية مراقبة الأغذية الخاصة من إدارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية في وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للغذاء والتغذية في 1/6/2021، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل أعدت دراسة في شأن نقل تبعية المراقبة من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للغذاء والتغذية وتوفير جميع متطلبات ممارسة الاختصاص قبل النقل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عنها.

2 ـ التقرير النهائي وتوصيات ونتيجة اجتماع لجنة تقصي الحقائق المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم 170 لسنة 2022 المعدل بالقرار 235 والتي على أثرها أوقف مدير الإدارة عن العمل بموجب القرار الوزاري رقم 174 لسنة 2022.

3 ـ هل تلتزم الهيئة بالمادة 9 والمادة 11 من لائحة الأغذية المستوردة المرفقة في القرار الوزاري رقم 19 لسنة 2017، والمادة 15 بلائحة التغذية المرفقة في القرار الوزاري رقم 1 لسنة 2017 بشأن تسجيل واعتماد بطاقة الأغذية الخاصة وحصول الشركات المستوردة للمنتجات الغذائية الخاصة على الموافقة والتراخيص اللازمة من الهيئة قبل الاستيراد؟ إذا كانت الإجابة النفي فيرجى تقديم المبررات وأسباب عدم الالتزام.

4 ـ في حال عدم التزام الهيئة بالمواد المذكورة في البند السابق وعدم تسجيل المنتجات الغذائية الخاصة قبل الاستيراد والحصول على التراخيص اللازمة من الهيئة، فهل تمتلك مراقبة الأغذية الخاصة الإمكانات المادية والكوادر البشرية المؤهلة والخبرات والأنظمة الإلكترونية التي تؤهلها لمواكبة التدفق التجاري للأغذية الخاصة للبلاد، وما الإجراءات الفنية والرقابية التي تضمن صحة وسلامة الأغذية الواردة للبلاد من دون تسجيل ومن دون الحصول على الموافقة بالاستيراد من الهيئة؟

السؤال الثاني

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ نتيجة وتوصيات التقرير النهائي لاجتماع لجنة تقصي الحقائق المنعقد في 2/8/2021 والمشكل بموجب القرار الوزاري رقم 61 لسنة 2021 للوقوف على ملابسات الخلاف القائم حول إجراءات العمل الفنية والإدارية والقانونية التي تضمن سلامة المنتجات الغذائية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي باعتماد اللوائح الفنية الوطنية وما انتهت إليه اللجنة بثبوت واقعة التزوير في محضر اجتماع اللجنة الفنية للأغذية الثالث.

2 ـ هل حققتم في شبهة تزوير محضر اجتماع اللجنة الفنية للأغذية الثالث المنعقد في 8/4/2020 بعد انتهاء لجنة تقصي الحقائق من أداء مهامها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بما انتهى إليه التحقيق والقرار والإجراءات المتخذة حال ثبوت التزوير.

3 ـ في حال ثبوت واقعة التزوير هل أحيل المتورطون بالتزوير إلى النيابة العامة؟ إذا كانت الإجابة الايجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن كتاب الإحالة وإذا كانت الإجابة النفي فيرجى تزويدي بأسباب الامتناع.

4 ـ ما أسباب صدور التعميم الإداري رقم 30/2020 في إدارة الأغذية المستوردة في 9/1/2020 واعتماد لائحة صلاحية المنتجات الغذائية الوطنية؟

5 ـ هل نشرت لائحة صلاحية الأغذية الوطنية المشار إليها في التعميم الإداري 30/2020 في الجريدة الرسمية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة، وإذا كانت الإجابة النفي فيرجى تزويدي بالسند القانوني للامتناع عن النشر.

6 ـ ما أسباب سحب قرار اعتماد اللائحة واعتبار القرار السابق كأن لم يكن بموجب التعميم الإداري رقم 47/2020 الصادر من إدارة الأغذية المستوردة في 27/7/2020.

7 ـ هل ترتب على ما سبق من إجراءات دخول البلاد منتجات غذائية لحوم وغيرها من المنتجات غير مطابقة للوائح والمواصفات الفنية المعتمدة في دولة الكويت للفترة من 9/4/2020 حتى 1/1/2021 يرجى تزويدي بقائمة بالشركات المستوردة للمنتجات غير المطابقة للوائح الفنية المعتمدة بناء على التعاميم الإدارية الصادرة من إدارة الأغذية المستوردة والمذكورة أعلاه.

8 ـ عطفا على البند السابق، وفي حال ثبوت التزوير وعدم صحة إجراءات اعتماد لائحة الصلاحية الوطنية، ما الإجراءات التصحيحية والاحترازية والرقابية والقرارات التي اتخذتها الهيئة لضمان سلامة المنتجات الغذائية الواردة للبلاد للفترة ذاتها؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة إن وجدت.

تخصيص 300 ألف متر للمدينة الطبية في مدينة صباح الأحمد

«المرافق العامة»: إنشاء أفرع لـ«التطبيقي» في المنطقة الجنوبية

جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة البرلمانية

ناقشت لجنة المرافق العامة في اجتماعها أمس تكليف المجلس للجنة ببحث موضوع الاستعجال بإنشاء أفرع لكليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في مدينة صباح الأحمد السكنية.

وأوضح مقرر الجنة النائب ماجد المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة ناقشت مع ممثلي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب موضوع إنشاء افرع للكليات والمعاهد التابعة للهيئة في مدينة صباح الأحمد والوفرة والخيران .

وأضاف المطيري إن ممثلي الهيئة أبلغوا اللجنة إنه تم إدراج ميزانية خاصة لهذا الأمر في شهر 4 لسنة 2023 .

وأوضح المطيري أن هذا المشروع مضي عليه 4 سنوات حتى الآن مبينا أن قاطني المنطقة الجنوبية يعانون من نقص بعض الخدمات مثل الكليات والمستشفيات لاسيما أنها تضم أكثر من 25 ألف وحدة سكنية .

وبين أنه سبق أن أبلغ وزير التربية بوجود 4 مبان جاهزة تابعة للوزارة ويمكنه تسليمها للتعليم التطبيقي والتدريب حتى يتم استغلالها من قبلهم في التدريب والتعليم.

ونظرت اللجنة كذلك في تكليف المجلس ببحث موضوع الاستعجال بإنشاء المدينة الطبية في مدينة صباح الأحمد السكنية مع الجهات المختصة، ومناقشة مجموعة من الاقتراحات برغبة.

وقال المطيري إنه تم بحث موضوع المدينة الطبية مع ممثلي وزارة الصحة ، مشيراً إلى أن ممثلي الوزارة أبلغوا اللجنة إنه تم تخصيص أكثر من 300 ألف متر مربع في منطقة صباح الأحمد لهذا المشروع، وتم تخصيص ميزانية خاصة لذلك .

وأضاف المطيري إنه تم التصويت بالإجماع على مجموعة من الاقتراحات برغبة.